



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٦٥/١١/٢١

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

عالي صبري يحضر اجتماع اللجنة التنفيذية للهيئة البرلمانية المناقشات تتناول التنظيم السياسي واستكمال تشكيلاته

حضر السيد علي صبري ، نائب رئيس الجمهورية وأمين عام الاتحاد الاشتراكي العربي ، الاجتماع الذي عقده اللجنة التنفيذية للهيئة البرلمانية للاتحاد برئاسة السيد أنور السادات قبل ظهر أمس ، والذي دام حوالي ثلاث ساعات . وقد استقرت الاجتماع كله مناقشات حول التنظيم السياسي واستكمال تشكيلاته ، اسررك فيها السيد أنور السادات والسيد علي صبري وأعضاء اللجنة التي تضم أربعين عضواً يمثلون جميع المحافظات . كما حضر الاجتماع السيد عبد الفتاح حسن ، وزير الدولة المختص بشؤون مجلس الأمة .

ونظراً لأن المناقشات حول التنظيم السياسي استغرقت الاجتماع كله أمس ، فقد مقرّر أن يعقد اللجنة اجتماعاً آخر ، قبل ظهر اليوم ، لبحث الموضوعات الأخرى بمناسبة بدء دور الانعقاد الثالث للمجلس . على أن يعقب ذلك اجتماع مكتب المجلس ، أو يؤجل إلى يوم آخر .

وقد أشار السيد أنور السادات، في بداية اجتماع اللجنة التنفيذية، أمس، إلى أنه «بمناسبة الجهود التي يبذل الآن لاستكمال نتائج الاتحاد الاشتراكي العربي ، وجعله ينضج بالحياة على جميع مستوياته ، فقد طلب السيد علي صبري أن يحضر الاجتماع ليشرح للأعضاء الفلسفة التي تقوم عليها قواعد استكمال التنظيم . وليجيب على أسئلة أعضاء اللجنة حول هذا الموضوع حتى نستبين مسؤوليات العمل السياسي ونضع خطوط التنظيم للعاملين في ميدان العمل السياسي» وتحدث السيد علي صبري عن المبادئ والأسس التي يسسدها استكمال التنظيم ، وأهمها : مبدأ التفرغ : وأوضح السيد علي صبري بالنسبة لهذه النقطة أن التجربة السابقة قد أثبتت أنه لا سبيل إلى فاعلية الاتحاد ، إلا عن طريق وجود أشخاص متفرغين يعطون العمل السياسي كل طاقتهم واهتمامهم ، ويتابعون مسائل الجماهير على مختلف المستويات بالدراسة وبالبحث عن الحلول ، ثم متابعة هذه الحلول إذا لم يمكن الوصول إلى علاج للمشكلات



□ القيادات : قال الأمين العام للاقتصاد الاشتراكي أنه لا بد من فتح الطريق لخلق قيادات جديدة للعمل السياسي . وقال أنه كلما زادت هذه القيادات السياسية الواعية والعامة ، كلما أمكن دعم التنظيم وثبات فاعليته .

□ المسئولية : ارضح السيد على صبرى أنه من الضروري وضع أشخاص « في مكان المسئولية » من العمل السياسي ، ومحاسبينهم على أي نقص أو قصور في عملهم ، بحيث يتحقق وجود العناصر المنفرغة التي يربطها بالاتحاد الاشتراكي العربي - كتنظيم سياسي - برباط الولاء الكامل .

وقال السيد على صبرى أن هذا ليس معناه أن واجب العمل السياسي سيكون مقصّورا على هؤلاء . بل أن مجال العمل السياسي يتسع لجميع المواطنين ، وخاصة هؤلاء الذين تربطهم رابطة عمل بالنشاط السياسي وبي مقدمتهم أعضاء مجلس الأمة .

وقد استوضح عدد من أعضاء اللجنة عن تفصيلات بعض التشكيلات بعد أن بدأ تشكيل المكاتب التنفيذية بالمحافظات . وقال الأمين العام للاتحاد الاشتراكي أن التشكيل سيمسّر تدريجيا .. « وكلها وفرنا القياديين الذين يستطيعون الاضطلاع بالعمل السياسي على مستوى المراكز والاقسام ثم على مستوى الوحدات ، فلن يكون هناك تردد في اعلان أسمائهم واسناد العمل اليهم » .

وعند هذه النقطة تحدث السيد أنور السادات فقال أنه يريد أن يوضح طبيعة المرحلة القادمة من العمل السياسي . وقال أنه يتصورها على أنها « التزام ومسئولية ومحاسبة على العمل » بحيث أن من لا يطيع أو من لا يقوم بواجبات العمل السياسي بالقدرة



والكفاءة والنزاهة المطلوبة ، يجب ان ينحى عن مركزه . « ولا شاء ان هذه هي مهمة التنظيم السياسى فى المرحلة القادمة » .

وقال رئيس مجلس الامة ، انه يتعين علينا فى هذه المرحلة الا ننظر الى انفسنا ، بل ننظر الى الوسائل والاعمال المؤدية الى استكمال التنظيم وتحقيق فاعليته . وان على اعضاء مجلس الامة ان يعاونوا المكاتب التنفيذية - التى تعتبر هى القيادات السياسية فى كل محافظة على «الاداء المسئول للواجب» . وقال ان نظامنا السياسى يقوم على منع احتكار العمل السياسى لفئة او لطبقة معينة . وانه قد تغير مفهوم العمل السياسى تماما عما كان عليه واصبح واجبا واصبح حقا ، ولذلك فلا يعنى لاية فئة ان تدعى احتكار العمل

وشرح السيد انور السادات مهمة الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى فى المرحلة السابقة وفى المستقبل . وقال ان الهيئة البرلمانية - والهيئات الفرعية بالمحافظات - كانت الى جانب كونها جهازا للمجلس ، فقد كانت تملأ فراغا وجد بسبب عدم استكمال تنظيمات الاتحاد الاشتراكى . وأوضح انه لا مجال فى المستقبل للتركيز على الهيئات البرلمانية بالمحافظات بالنسبة للعمل الذى قامت به فى المرحلة الماضية ، بعد انشاء المكاتب التنفيذية، وان على الهيئات البرلمانية بالمحافظات التى تضم اعضاء مجلس الامة ان تساعد هذه المكاتب فى مهمتها وان تعاونها

وهنا أشار السيد على صبرى الى ان اختيار اعضاء المكاتب التنفيذية قد تم بعد دراسة وبحث طويلين . وأنه لا يمكن



الحكم على صلاحية الشخص الا من طريق الممارسة . « وقد يختلف انسان في الحكم على صلاحية شخص ما للعمل السياسي ، ولكن الفاصل هو الحكم على عمله بعد فترة من الممارسة » . وقال انه ما دامت المسؤوليات قد تحددت، فانه يمكن الحكم على الصلاحية بالممارسة نفسها . وأعرب عن اعتقاده بأن وجود المكاتب التنفيذية سيكون دائما قويا للجان المحافظات ، وغيرها من اللجان على المستويات الاخرى ، لزيادة طاقاتها ونشاطها. وأنه في اختياره لعضاء مجلس الامة في هذه التشكيلات قد راعى أن يفيد من أقل عدد ممكن حتى لا يؤثر تفرغهم على أعمال المجلس ولجانه .

وأثيرت مناقشة ، بعد ذلك ، من العلاقة بين تنظيمات الاتحاد الاشتراكي وبين الاجهزة التنفيذية بالمحافظات . وقال السيد على صبرى ان التفاهم تسوى بين الاجهزة المركزية للتنظيم السياسي والجهاز التنفيذي المركزي . وأنه يأمل أن تسرى الروح الموجودة على مستوى قيادة التنظيمات لتسود العلاقات على جميع المستويات وتتفنى على الخلافات والمناقضات في المحافظات وغيرها من المستويات ، للوصول الى صورة طيبة وتعمل مستمر بالتعاون بين جميع الاجهزة .



وإن هذا المعنى ينطلق من مفهومنا السياسي الذي يقول أن جميع أجهزةنا التشريعية والتنفيذية إنما تنتمي إلى التنظيم الأم وهو الاتحاد الاشتراكي العربي . وقال أنه يعتقد أن المشاكل الموجودة والخلافات هي فردية بحتة وأنه يمكن حلها والتغلب عليها .

وفي ختام حديثه قال السيد علي صبري لأعضاء اللجنة التنفيذية للهيئة البرلمانية ، أنه على استعداد دائم للاجتماع بهم في أي وقت وحضور أي اجتماع لهم في المستقبل